«الصحة» تهدد مشافي الحسكة الخاصة بالإغلاق.. والنقابة تبرر!

| الحسكة - دحام السلطان

الأزمة المركّبة التي لا تزال تعيشها محافظة الحسكة في مختلف المجالات المعيشية والخدمية، ولاسيما المرتبطة منها في الجانب الطبي وتفاصيله والمتعلق بالمواطن بعد أن أصبح اعتماده قسرياً في موضوع الطبابة والعلاج الذي يخصه، على القطاع الخاص ومصاريفه الباهظة الثمن، نتيجة لخروج معظم مؤسسات القطاع الصحي الحكومي المجاني عن الخدمة، باستثناء المشفى الوطني بالقامشلي، الذي يقدم إمكانات وخدمات طبية لا يُستهان بها على الرغم من حالة الاختناق الخدمي الذي يعيشه، ولكنه ومع ذلك فإنه لا يستطيع هو وبعض المراكز الصحية الموجودة أن يفي بالغرض.

مدير صحة الحسكة الدكتور محمد رشاد خلف كشف لـ«الوطن» عن إنذار المديرية لمعظم المشافي الخاصة بالمحافظة وهددتها بالإغلاق، على خلفية الشكاوى التي طرقت باب الصحة والتي تتعلق كلها بموضوع ارتفاع الأسعار والتعرفة الطبية المعمول بها الآن في المشافي الخاصة، وطالبتها بالتقيّد والالتزام بالتعرفة الطبية المحددة من وزارة الصحة حسب القرار التنظيمي رقم ٧٩/ت والقرار التنظيمي رقم ١٣/ت تاريخ ١٥/٩/٢٠١٣ المتضمن تعديل تعرفة وحدة الأعمال الطبية والجراحية وتحديدها بـ٧٥٠ ليرة كحد أعلى و٣٧٥ ليرة كحد أدنى.

وأشار خلف إلى ما لحظته الجولات الرقابية من المديرية، على المشافي وما شاهدته من ارتفاع وزيادة في أجور العمليات الجراحية والإقامة والخدمات الطبية المقدّمة لمرضى تلك المشافي التي زادت على حدها الطبيعي المتعارف عليه لافتاً إلى أن الفرق الطبية والفنية تطلع وبشكل دائم على واقع جاهزية المشافي بالإطار العام وغرف العمليات وحالات التعقيم فيها، إضافة إلى الاطلاع على أجهزة التنفس الآلي بشكل خاص.

بدوره بين نقيب أطباء الحسكة الدكتور زهير جورج أن الأسعار في البلد وكحالة عامة وبعيداً عن المسألة الطبية، قد ارتفعت قيمتها إلى عشرة أضعاف، على الرغم من أن أجرة الكشف الطبي «المعاينة» هي أقل بكثير من حالة التضخّم النقدي الحاصلة اليوم، ومن يتحمل هذه الفروقات الطبية هو الطبيب، وبالنسبة لتعرفة سعر الوحدة الجراحية الصادرة عن وزارة الصحة منذ عام ٢٠٠٤ لا تزال على التعرفة ذاتها إلى يومنا هذا، ولم يسر عليها حجم ارتفاع أسعار اليوم.

وأكد جورج أن الحلول من المفترض أن تتبناها وزارة الصحة وليس الطبيب أو المشفى الخاص، وأن تعمل الوزارة على تصدير تعاميم جديدة تتناسب وظروف اليوم، مشيراً إلى أن المشافي الخاصة تحصل على المواد الطبية اللازمة لعملها من السوق السوداء، لأنه ممنوع عليها نقلها براً وجواً من مصادرها في المركز وإلى المحافظة، بما في ذلك مواد الصيانة.

٥٠٠ كغ من الزبدة والأجبان المتعفنة والفاسدة في معضمية القلمون وطحينة مغشوشة في قدسيا

٢١٣٣ حالة غش وتلاعب في ريف دمشق خلال ٣ أشهر

تزوير ماركات وطنية وأجنبية.. ١١ إحالة موجوداً على القضاء

| فادي بك الشريف

أفاد تقرير رسمي عن تشغيل ١٧ مخبزاً خاصاً في المناطق المحررة حديثاً التي فيها مواطنون في (الغوطة الشرقية- كفر حور- بيتيما..)، لتباشر مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة ريف دمشق بتوزيع أكشاك لبيع الخبز في مناطق المحافظة التي ليس فيها مخابز لتلبية حاجة المواطنين.

وبيّن التقرير الصادر عن مديرية تموين ريف دمشق أنه تم منح موافقات لبيع الخبز بالتنسيق مع فرع ريف دمشق للمخابز والبلديات المختصة في المناطق التي يصعب تأمينها عن طريق مخابز القطاع العام والخاص.

هذا وأفاد التقرير أن مديرية تموين ريف دمشق نظمت حوالي ٢١٣٣ ضبطاً تموينياً خلال الربع الثالث من العام الجاري، منها ١٧١٨ ضبطاً عدلياً و٤١٥ ضبط عينة مختلفة، كما بلغت نسبة العينات المخالفة ٢٤ بالمئة وأحيلت ضبوط العينات المخالفة على القضاء المختص بعد أن تم حجز المواد المخالفة.

كما تم تنفيذ ١٢٤ عملية إغلاق إداري وفق القانون من الضابطة العدلية في المديرية شملت معامل لإنتاج الكونسروة والألبان والأجبان ومخابز تنور سياحية ومحطات وقود ومستودعات ومحال بيع اللحوم الحمراء والمحال التجارية وورشات لتزوير الزيوت المعدنية وسيارات توزيع المحروقات أو السيارات الناقلة المواد المخالفة للقانون.

وبلغ عدد الإحالات موجوداً على القضاء ١١ إحالة بمخالفات جسيمة وفي هذا السياق فقد تم ضبط أكثر من مستودع يتم فيها عمليات غش مواد غذائية وغير غذائية أو تغيير تاريخ صلاحية هذه المواد أو تقليد وتزوير ماركات معروفة وتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقها.

وتوزعت الضبوط النوعية المنظمة بين ١١٣ ضبطاً بمخالفات جسيمة شملت حيازة مواد منتهية الصلاحية وفاسدة والغش والتدليس في ذات البضاعة وعدم وجود بيانات أو مواصفات على المادة والذبح خارج المسلخ وفرم اللحم مسبقاً وحيازة مواد إغاثية وحيازة مواد مجهولة المصدر (مهربة).

كما تم ضبط ورشة لتزوير الزيوت المعدنية في معضمية القلمون وبداخلها كمية ٤٢٠ عبوة سعة ٤ لترات من الزيت المعدني المزور لماركة الشركة العامة لمصفاة حمص ومعمل لصناعة الكونسروة ببلدة حلا بداخله كمية ٧٥٠٠ كغ من مادة المربيات الفاسدة وضبط ثلاثة موزعي خبز بحوزتهم ١٢٠٤ ربطات خبز بقصد الاتجار بها وبيعها بسعر زائد.

وتم ضبط أربعة مستودعات علف في نجها بحوزتهم كمية ٤,٥ أطنان من مادة الخبز اليابس وضبط ورشة الغش المنظفات تقوم بتقليد ماركة عالمية. وضبط لمعمل زعتر يقوم بتغيير تاريخ الصلاحية لكمية ٩٠ كغ، إضافة إلى ٨ ضبوط بحق المخالفين بمخالفة الاتجار بالدقيق التمويني

هذا وتم تنظيم ٥٩ ضبطاً بحق محطات ومراكز المحروقات وموزعي المازوت وموزعي الغاز المنزلي بمخالفات النقص بالكيل والغش والتلاعب بالعداد ونزع الأختام الرصاصية وتقاضي زيادة بالأسعار والاتجار بالمادة في السوق السوداء وعدم وجود بيانات على السيارة، إضافة إلى١٥٢ ضبطاً بحق المخابز التموينية بمخالفات النقص بالوزن وبيع بالعدد وسوء صناعة الخبز وبيع الخبز بالجملة.

> تشغيل ١٧ مخبزاً خاصاً في المناطق المحررة وتوزيع أكشاك لبيع المادة

وأكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في ريف دمشق لؤي سالم أن المديرية تعمل على مراقبة جودة المواد المطروحة في الأسواق (غذائية وغير غذائية) من خلال التدقيق في بطاقات بيان المواد وسحب عينات منها لتحليلها لدى المخابر المختصة للتأكد من مدى مطابقتها للمواصفات المعتمدة، إضافة إلى الجولات المشتركة مع مديريتي الصحة والسياحة في المحافظة.

كما نوه بمراقبة جودة الرغيف المنتج في مخابر المحافظة كافة لضمان وصول رغيف الخبز بالشكل المطلوب للمواطنين وتقيد المخابز وموزعي مادة الخبز بالأوزان النظامية ومراقبة محطات الوقود ومراكز المحروقات من جهة الكيل والسعر من خلال دوريات متخصصة ويتم تنظيم الضبوط اللازمة بحق المخالفين.

وبحسب رئيس شعبة الضابطة التموينية في الريف ماهر أبو بكر لـ«الوطن» ضبطت المديرية بالتعاون مع الجهات المختصة خلال الأيام العشرة الماضية ورشتين لصناعة المواد الغذائية، الأولى لإنتاج مادة الأجبان في بلدة معضمية القلمون، مشيراً إلى ضبط بداخلها كمية ٥٠٠ كغ من مادة الزبدة والأجبان المتعفنة والفاسدة وغير الصالحة للاستهلاك البشري، أما الثانية لإنتاج مادة الطحينة في منطقة قدسيا فيقوم صاحبها بغش مادة الطحينة عن طريق خلط زيت الصويا مع نشاء الذرة وبيعها على أنها طحينة سمسم، مؤكداً تنظيم الضبوط اللازمة بحق المخالفين وإحالتهم على الجهات المختصة لاستكمال التحقيق معهم وأغلقت الورشتين بالشمع الأحمر.

كما أشار أبو بكر إلى إغلاق مسلخ لبيع الفروج المذبوح المنظف لقيامه بنقع الفروج بالماء بعد عملية الذبح والتنظيف بهدف زيادة وزنه.

ولفت إلى ضبط ٥ أكياس من الدقيق التمويني المهرب في أحد محالّ المعجنات في ريف دمشق، مؤكداً التركيز على الدقيق الوارد والمصنع وضبط أي كميات تهرب.

٥٩٥ مليون ليرة لمشروعات أبنية التعليم في حمص خلال العام الحالي

| حمص - نبال إبراهيم

كشف مدير الخدمات الفنية في حمص أمين العيسى لـ«الوطن» عن تخصيص ٥٩٥ مليون ليرة سورية لمشروعات أبنية التعليم في محافظة حمص خلال عام ٢٠١٨، موضحاً أن الاعتمادات المالية المرصودة لتلك المشروعات في المحافظة من الموازنة الاستثمارية بلغت ٤٣٦ مليون ليرة، على حين بلغت الاعتمادات المالية المرصودة لها من الموازنة المستقلة نحو ١٥٩ مليون ليرة سورية.

وبيّن العيسى أن المديرية تعمل حالياً على استكمال تنفيذ ١٠ مشروعات تمت المباشرة بها أواخر عام ٢٠١٧ بتكلفة مالية إجمالية ٥١٦ مليون ليرة سورية، متوقعاً أن يتم إنجاز معظمها مطلع العام القادم.

وأوضح العيسى أن المديرية أنهت الدراسات اللازمة لستة مشروعات من الموازنة الاستثمارية بقيمة ٥٣٠ مليون ليرة وهي حالياً قيد التعاقد والتصديق، وهي مشروع بناء مدرسة الادخار للتعليم الثانوي بقيمة ٢٧٢ مليون ليرة سورية ومشروع بناء مدرسة المهاجرين للتعليم الأساسي بتكلفة ١٣٠ مليون ليرة سورية ومشروع إعادة تأهيل مدرسة الشهيد قاسم اليونس بقيمة ١٤,٥ مليون ليرة ومشروع إعادة تأهيل مدرسة محمود هنداوي في مدينة حسياء بتكلفة ١٠٠ مليون ليرة سورية ومشروع إعادة تأهيل مدرسة باسل الأسد للمتفوقين بتكلفة ٨,٥ ملايين ليرة ومشروع إعادة تأهيل مدرسة عدنان نصر في قرية عين الغارة بتكلفة مالية نحو ٦ ملايين ليرة.

وأضاف العيسى: إن المديرية انتهت من إنجاز سبعة مشروعات مؤخراً من الموازنة المستقلة وهي حالياً بحاجة إلى تصفية مالية، على حين لا تزال أعمال إعادة التأهيل في مدرسة قرية الحوز بتكلفة ٤٣ مليون ليرة ومدرسة محمد شاهين بقرية الإسماعيلية بقيمة ٥٨ مليون ليرة ومدرسة طلال كاظم في قرية الثابتية بتكلفة ٥٧ مليون ليرة سورية قيد التنفيذ حتى تاريخه.

ولفت العيسى إلى أنه سيتم فض العروض قريباً لمشروع إعادة تأهيل مدرسة محسن عباس في حي الأرمن بتكلفة تقديرية نحو ١٥ مليون ليرة سورية، على حين يتم حالياً إعداد الدراسة اللازمة لمشروع بناء دورات مياه وجدار فاصل لثانوية قرية سكرة.

«الإنشاءات» تبدأ الأعمال الإنشائية لمشفى جرمانا

٤ مشافٍ في ريف دمشق ستؤمن التغطية الصحية لكامل الغوطة

> إبراهيم: مشفى دوما والتل يحتاجان إلى مبالغ ضخمة ليست متوافرة حالياً

| عبد المنعم مسعود

بين مدير الأبنية في وزارة الصحة محمد إبراهيم أنه وبالتنسيق مع بلدية جرمانا تم تسليم الأرض للطبوغرافيين وإخلاء آليات البلدية وترحيل أكوام القمامة من الأرض التي استخدمتها البلدية لأكثر من عام كمركز لتجميع القمامة وترحيلها، وتم إعطاء أمر المباشرة للإنشاءات التي بدأت تنفيذ عملياتها الإنشائية تمهيداً لبناء المشفى.

ولفت إبراهيم إلى تعهيد مشفى حرستا لمنظمة الصحة العالمية ولليوانديبي بانتظار استكمال باقي الإجراءات والموافقات اللازمة، مبيناً أن البدء بالمشروع لن يكون قبل شهر آذار من العام القادم لإجراءات خاصة بالمنظمة وبآليات التمويل والموازنات ضمن هذه المنظمات.

وأشار إبراهيم إلى أن مشفى كفربطنا ستقوم بترميمه وزارة الصحة، مبيناً أن الوزارة جاهزة لناحية الأمور الفنية والعقدية للبدء بالمشروع لكن بعض الأمور القانونية لا زالت تعوق ذلك، مبيناً أن المشفى كان أساساً لجمعية السل وهناك بعض إجراءات المناقلة يتم العمل عليها لإنهائها والبدء بالمشروع متوقعاً البدء خلال شهرين.

وكشف إبراهيم أنه وبسبب ارتفاع تكلفة المشافي فإن العمل سيكون على مراحل من حيث نوعية الأعمال لسهولة الأمر من النواحي العقدية ولسهولة تأمين الاعتمادات اللازمة، إضافة إلى معرفة الإشكالات التي يمكن أن تواجه عمليات إعادة البناء.

وكشف إبراهيم أن الدراسة العقدية لمشفى المليحة بدأت وأن اللجان الفنية بدأت مع جهات في القطاع العام مناقشة وتفنيد الاحتياجات كلها للوصول إلى صيغة تعاقدية.

وأوضح مدير الأبنية أن الارتكاز حالياً في وزارة الصحة على مشافي حرستا وكفربطنا والمليحة وجرمانا وذلك أن إنجاز هذه المشافي سيعني إيصال التغطية الصحية لكل مدن وبلدات الغوطة.

وأشار إلى أن المراكز الصحية يتم العمل عليها، منها ما أنجز ومنها ما يتم العمل على إنجازه، أضف إلى ذلك أنه حتى نهاية العام سيوضع عدد كبير منها بالخدمة.

وبخصوص مشفى دوما لفت إلى أن المشفى ستتم إعادة بنائه كاملاً لأن المخطط له أن يكون مشفى كبيراً وعلى مستوى ولذلك سيأخذ وقتاً أطول ويحتاج خطة خاصة به وخصوصاً أن تكاليفه بالحد الأدنى سيحتاج إلى ١٠ مليارات ليرة. ومثله مشفى التل الذي يحتاج أيضاً إلى خطة خاصة به لكن مبدئياً تم تخديم المنطقة عبر تشغيل مبنى العيادات في المشفى وانشاء غرفتي عمليات.

تأمين الكفلاء يعرقل منح القروض المتناهية الصغر

المدير العام للمصرف الزراعي: اكتفينا بكفيل واحد

| حماة- محمد أحمد خبازي

تواجه المواطنين في حماة عموماً وناحية شطحة في منطقة الغاب خصوصاً من طالبي القروض المتناهية الصغر التي تمنحها المصارف الزراعية بموجب اتفاق مع صندوق المعونة الوطنية، مشكلة تأمين الكفلاء من ذوي الملاءة التي يجب أن تغطي ١٥٠ بالمئة من قيمة القرض! ويقول العديد من المواطنين الفقراء وذوي الشهداء، الذين اصطدموا بهذه المشكلة في مصرف شطحة الزراعي في شكواهم لـ«الوطن»: من أين يمكننا الحصول على كفيلين يتحقق في راتبيهما هذا الشرط، فمعظم أبناء المنطقة من الفقراء وأصحاب الدخل المحدود، ما حرمنا من القرض الذي يمكننا استثماره في مشروعات متناهية الصغر مولدة للدخل كتسمين خراف وعجول وتربية دجاج وخياطة وتصنيع ألبان وأجبان أو غسيل السيارات..

أما مدير مصرف شطحة الزراعي عصمت خضور فقد قال رداً على أسئلة «الوطن» حول هذه المشكلة: نحن ملتزمون بالاتفاق مع صندوق المعونة الوطنية، وحريصون على استرداد القروض، وذلك لا يكون إلاّ بموجب ضمانة عقارية أو كفالة كفيلين مجموع راتبيهما يغطي ١٥٠ بالمئة من قيمة القرض.

وبيّن أن لدى المصرف ١٠ أضابير لطالبي القرض، نفذ منها اثنتان فقط لاكتمال شروط منح القرض.

وأوضح أنه يُطلب من المقترض تأمين ٥ أو ٦ كفلاء لتحقيق ذلك الشرط أو ضمانة عقارية إذا كانت مدة القرض ٣- ٤ سنوات.

وأما مدير القروض في الإدارة العامة للمصرف الزراعي زيدان سعادات فقد بيّن لـ«الوطن» باتصال معه أن المشكلة تكمن في الضمانات، فتعليمات مجلس النقد والتسليف حددت تغطية الحد الأدنى من قيمة القرض، فإذا كان القرض مليون ليرة فيجب أن تغطي الضمانة ١,٥ مليون ليرة ونحن نعاني الأمرين من هذه المشكلة، ونعاني من بعض المتعاملين أيضاً حيث يفهمون هذا القرض وكأنه منحة!

المدير العام للمصرف الزراعي إبراهيم زيدان أكد أن الضمانة هي لاسترداد القرض وقال: سهّلنا على المقترضين مسألة الضمانة حيث اكتفينا بإحضارهم كفيلاً واحداً فقط، ونحن ندعم القرض بـ٤ بالمئة من فائدته التي هي ١٠ بالمئة ولكن المقترض لا يسدد غير ٦ بالمئة، وأكد أنه إذا كانت هناك مشكلة في منطقة الغاب ستُحل فوراً.